

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٩١

الأربعاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد ساباغ مونيوس دي لا بينيا
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1441900 (A)



في بناء الدولة وبناء السلام والتحسينات السياسية والأمنية إلى تحسن في الحالة الإنسانية. واتخاذ القرار ٢٠٢٤ (٢٠١١)، دعماً للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية العسكرية الهجومية للجيش الوطني الصومالي، التي أدت إلى تحقيق مكاسب عسكرية، لم ينجم عنه تحسن كبير في الحياة اليومية لشعب الصومال.

وما زالت مؤشرات التنمية في الصومال من بين أسوأ المؤشرات في العالم. فكل طفل من بين سبعة أطفال يموت قبل عيد ميلاده الأول؛ وكل امرأة من بين ثمانية نساء تموت أثناء الولادة، ولا يحصل على مياه الشرب الآمنة سوى شخص من بين كل ثلاثة أشخاص.

ومستويات سوء التغذية المزمنة الشاملة في صفوف الأشخاص المشردين داخلياً تفوق مستويات حالات الطوارئ على الصعيد العالمي، المحددة في ١٥ في المائة. ويحتاج نحو ٨٥٧.٠٠٠ شخص في الصومال إلى المساعدة العاجلة والمنقذة للحياة، علاوة على أن مليوني شخص آخرين يوجدون على مشارف انعدام الأمن الغذائي، ويحتاجون إلى دعم سبل عيشهم دعماً متواصلًا.

وقد شردت عقود من النزاع أكثر من مليون شخص داخل الصومال. وهم عرضة على نحو خاص لانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاغتصاب. ويضاف إلى ذلك مليون من الصوماليين الذين لا يزالون يبحثون عن اللجوء والحماية في البلدان النامية. وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يوم الإثنين، إنذاراً آخر بتوقع محصول دون المتوسط في تموز/يوليه وآب/أغسطس، ويعزى ذلك جزئياً إلى موسمين ضعيفين من حيث الأمطار.

وتزداد الحالة تفاقماً جراء العملية العسكرية الهجومية واتباع حركة الشباب لأسلوب جديد يتمثل في قطع طرق الإمداد الرئيسية وتطوير المناطق التي استرجعت مؤخرًا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على خدمته رئيساً للمجلس خلال شهر أيار/مايو. وأنا على يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن صادق شكري للسفير أوه جون وفريقه على الخنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال في هذه الجلسة. وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأوفي المجلس بمعلومات عن الحالة الإنسانية في الصومال.

منذ إنشاء الحكومة الاتحادية في الصومال عام ٢٠١٢، لم يُترجم التفاؤل بشأن التقدم الذي كان من المتوقع إحرازه

وأسلوب التطويق الذي تتبعه حركة الشباب يمنع النشاط التجاري ويجول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المسترجعة مؤخرًا.

وفرض الحصول على السلع الأساسية محدودة، فيما ارتفعت أسعار الأغذية. فعلى سبيل المثال، أسعار المواد الأساسية في مناطق واجيد، وهودر، ومكساس في الخليج، وبكول، وهيران ازدادت بأكثر من الضعف. وشُرد أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص بصورة مؤقتة جراء النزاع، مما أثر تأثيراً كبيراً على موسم الغرس.

وقمنا بتقييمات في أربع مدن من المدن المسترجعة مؤخرًا، فضلًا عن أفغويا وبيدوا. وعشرات الآلاف من الأشخاص يبحثون عن اللجوء نتيجة للعملية الهجومية في هذين الموقعين. وأكدت التقييمات أن الناس يعانون من محدودية فرص الحصول على الأغذية والمياه والرعاية الصحية الأولية وإمدادات التغذية. وانعدام الأمن حال دون تقييمنا للمدن المتبقية.

إن الشركاء الإنمائيين ثابتون على التزامهم بمساعدة شعب الصومال. وقد ساعدنا ما تلقيناه من تمويل حتى الآن هذا العام على الوصول إلى مليون شخص وتوفير الأغذية وسبل العيش لهم، وعُولج من سوء التغذية ٩٧ ٠٠٠ من الأطفال. واستفاد من التدخلات في مجالي المياه والصرف الصحي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، بينما استفاد ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وقد نجحت حملة للتلقيح واسعة النطاق ومنسقة جيدة، استهدفت ٤ ملايين شخص عام ٢٠١٣، في احتواء ظهور شلل الأطفال في أيار/مايو من ذلك العام. ومن المؤسف أن حالة واحدة تم تأكيدها اليوم في بوتتلاند.

ولم يجر تمويل سوى ١٩ في المائة من النداء الإنساني الذي يبلغ ٩٣٣ مليون دولار. وأعلنت بعض الجهات المانحة عن خفض مساهماتها هذا العام. ونتوقع أن يستمر ذلك حتى عام ٢٠١٥. وباتت التحويلات المالية من المهاجرين - التي

تشكل شريان حياة آخر للملايين من الصوماليين - معرضة للخطر لأن المصارف لا تزال تهدد بإغلاق مؤسسات تحويل الأموال الصومالية التي يُنظر إليها على أنها معرضة بشدة لخطر الأنشطة غير القانونية.

وقد اضطر هذا التمويل المحدود مجتمع المساعدات الإنسانية إلى تقليص جميع تدخلاته باستثناء الأنشطة الأساسية. وهناك خطر كبير من أن تتبدد المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، إن لم يجر تأمين التمويل على الفور، قد تعلق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطة الرعاية الصحية الأولية التي تقدم الخدمات الطبية إلى أكثر من ٣ ملايين شخص. وحذرت اليونيسيف أيضا من احتمال وفاة ٥٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في حال عدم توفر التمويل. وتوقفت أيضا إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في بعض مستوطنات المشردين داخليا في مقديشو بسبب نقص التمويل. وتتلقى تقارير عن زيادة حالات الإسهال الحاد في تلك المناطق.

ولا يزال الصومال أحد أشد البيئات تعقيدا في مجال تقديم المساعدات. ومع ذلك، ما يزال الشركاء في المجال الإنساني يواصلون، قدر الإمكان، إدارة المخاطر بدلا عن تجنبها بغية التمكن من مواصلة تنفيذ البرامج الأساسية المنقذة للحياة. ولا تزال المساعدة تُقدّم عن طريق الشركاء المحليين في العديد من أنحاء الصومال التي لا تستطيع الوكالات العمل فيها بصورة مباشرة. وقد حدث في حالات محدودة تحويل للمساعدة عن مسارها المطلوب. غير أننا، بفضل وحدة إدارة المخاطر التابعة للأمم المتحدة وغيرها من نظم الرصد، أصبحنا قادرين الآن على نحو أفضل على الكشف عن المخاطر وتقييم قدرة شركائنا المحليين، فضلا عن متابعة البرامج بأدوات أقوى للإبلاغ والمراجعة.

ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع البلد من الانزلاق إلى أزمة إنسانية كبرى. ويجب أن يؤدي الإنذار المبكر إلى اتخاذ

ومن الضروري أن نعمل معاً لإدارة المخاطر التي ينطوي عليها استمرار العمليات الإنسانية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بشأنها. وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية اليوم لن يؤدي إلى تقويض المكاسب التي تحققت في إحلال السلام وبناء الدولة في العامين الماضيين فحسب، بل إلى مزيد من الأزمات. نحن لا نريد أن يتكرر ما حدث في عام ٢٠١١ عندما واجهت أجزاء من الصومال المجاعة. يجب أن يظل الصومال أولوية بالنسبة لنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الاجراءات اللازمة في وقت مبكر كي يتمكن الصومال من المضي نحو تحقيق الأمن الغذائي لا الابتعاد عنه، وأن يظل بلدا خاليا من مرض شلل الأطفال، فضلا عن تعزيز قدرة شعبه على التحمل. نحن نطلب توفير مبلغ ٦٠ مليون دولار بشكل فوري للأشهر الثلاثة المقبلة لتلبية الاحتياجات الملحة للغذاء والتغذية والرعاية الصحية.

وأطلب أيضا إلى أعضاء مجلس الأمن مواصلة استضافة طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين الصومالين، فضلا عن كفالة حمايتهم وسلامتهم بهدف ضمان العودة الطوعية لللاجئين، وأن تتم بطريقة آمنة وكريمة، وأن تواصل الدول الأعضاء مساعدتنا على ضمان التمويل الإضافي، والعمل مع المصارف ومؤسسات تحويل الأموال الصومالية لإنشاء آلية انتقالية إلى حين إنشاء نظام مالي مناسب، وأن يدعم الأعضاء أيضا مبادراتنا الإنسانية الجارية التي تسهم في وصول الأشخاص المتضررين إلى المساعدة بطريقة آمنة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.